الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة في نيويورك

بيـــان

السفير د. بشار الجعفري

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أمام المنتدى السياسي رفيع المستوى
للتنمية المستدامة والاجتماع رفيع المستوى للمجلس
الاقتصادي والاجتماعي
2019

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك، 19 تمـوز 2019

شكراً السيد/ة الرئيس،

ينضم وفد بلادي بدايةً إلى بيان مجموعة الـ 77 والصين.. واسمحوا لي بالإدلاء بالملاحظات التالية بالصفة الوطنية، وبطرح عناوين وتحديات تحتاج إلى حلول جذرية وشراكة فعلية...

إن بلادي سورية لا تزال تؤمن بأن "تمكين الناس والشمولية والمساواة" والوصول إلى حلول مستدامة لتحدياتنا التنموية، يتطلَّبان التركيز على خلق الفرص العادلة، من خلال مقاربةٍ دولية وأممية تقوم على بناء الثقة الحقيقية بين الحكومات والاحترام المتبادل للسيادة والخصوصية الوطنية.

وطنياً، سعت حكومة بلادي بشكلٍ حثيث إلى إنجاز التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة، وقد تم إنجازه ونشره في شهر نيسان 2019، وكنا نتطلَّع لأن نكون بين الدول التي قدَّمت استعراضاتها الوطنية الطوعية هذا العام. ومع ذلك، فإن هذا التقرير الوطني سيأخذ اليوم فرصةً هامة للتطوير والتحديث قبل استعراض العام المقبل، وسيشكل الخطوة الأساسية في إعداد الخطط والتقارير الوطنية اللاحقة في مجال تنفيذ أجندة 2030 وإطلاق العملية التنموية، كأحد أركان التعافي من آثار الحرب الإرهابية التي تعرَّضت لها سورية.

نحن متفقون من حيث المبدأ على أن تنفيذ أهداف هذه الخطة هو مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى، إلا أن مواجهة معظم التحديات التي تعيق تحقيقها هي مسؤولية أممية ودولية مشتركة. وبعباراتٍ واضحة لا لبس فيها، فإني أسأل القائمين على متابعة تنفيذ الأجندة: كيف يُمكن لبلادي سورية التي تعيش ظروفاً

استثنائية تستحق من المنظومة الأممية اهتماماً خاصاً - حسبما نصت عليه الأجندة ذاتها - أن تتجاوز العوائق الأساسية لتحقيق التنمية بأبعادها الثلاثة، والناجمة عن سياسات بعض الحكومات القائمة على فرض إجراءاتٍ قسرية أحادية الجانب ترقى إلى مستوى الحصار والإرهاب الاقتصادي، وعلى عرقلة عملية إعادة البناء والإعمار في سورية، وعلى دعم وتمويل الإرهاب واستخدامه كسلاح سياسي وعسكري ضد سورية، وعلى تجاهل وحماية الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل.

إننا نشهد اليوم، بعد مرور أربع أعوام على اعتماد أجندة 2030، جنوحاً لدى بعض الأطراف الدولية نحو الانتقائية، بهدف إسقاط أو تجاهل مبادئ وأهداف أساسية في الأجندة، وبما يهدد بتقويض التوافق الذي تحقَّق عند اعتمادها. وإذا ما استمر هذا النهج الإقصائي، فإننا سنبقى نجتمع كل عام لنُعبِّر عن قلقنا من بطء مسارات تحقيق أهداف التنمية على الصعيد العالمي، في مقابل تسارعٍ خطير للنزاعات ومؤشرات الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي أيضاً..

شكراً السيد الرئيس..